أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرته التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

The importance of the application of international accounting standards in Algeria as a mechanism to promote its investment climates and increase its competitiveness to attract foreign direct investment

L'importance d'appliquer les normes comptables internationales en Algérie en tant que mécanisme permettant d'améliorer son climat d'investissement et d'accroître sa compétitivité pour attirer les investissements directs étrangers

د./ دغموم هشام*

تاريخ الاستلام: 2017/12/23 تاريخ قبول النشر: 2018/09/21

Abstract:

The purpose of this article is to show up the role of adopting international accounting standards in Algeria as a instrument to improve their investment climates and increase their competitiveness to attract foreign direct investment, contributing to the recovery and development of the capital market, which contributes to the optimal efficiency of these markets, and lays a column for transparency and disclosure.

Key words: International accounting standards, Foreign direct investment capital, Investment climates, Financial market, Corporate governance.

* أستاذ محاضر ﴿أ﴾ – جامعة الجزائر3

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال المساهمة في تنشيط وتطوير سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها، وكذلك المساهمة في دعم وإرساء الإفصاح والشفافية، وهذا انطلاقا من الحقيقة التي مفادها أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي، يتطلب –إضافة إلى عوامل أخرى– توفير أسواق رأس مال على درجة عالية من التطور والكفاءة، ويتطلب كذلك إرساء الشفافية والإفصاح اللذان يعدان من أهم ركائز الاقتصاد الحديث.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية للمحاسبة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، أسواق رأس المال، حوكمة الشركات.

Abstract:

Le but de cet article est de montrer le rôle que jouent l'adoption de normes comptables internationales en Algérie en tant qu'instrument permettant d'améliorer le climat de leurs investissements et de renforcer sa compétitivité, afin d'attirer les investissements étrangers directs, contribuant ainsi à la reprise et au développement du marché des capitaux, ce qui contribue à: l'efficacité optimale de ces marchés et jette les bases de la transparence et de la divulgation.

Mots clés: **N**ormes comptables internationales, **I**nvestissement direct étranger, **C**limat de l'investissement, **M**archés des capitaux, **G**ouvernance d'entreprise.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار النظري للبحث
1-1) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
1-2) دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة
2) الإطار التطبيقي للبحث
2-1) استعراض الإطار النظري للدراسة الميدانية
2-2) معالجة وتحليل نتائج الاستبيان
خاتمة

مقدمة:

في ظل الحقيقة التي مفادها أن من أهم الأسباب الرئيسية وراء الضغوطات الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، هو بالدرجة الأولى حماية المستثمرين الأجنبيين المباشرين وجعلهم أكثر طمأنينة على أموالهم ومصالحهم، وفي ظل الحقيقة التي مفادها أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بات يشكل سوقا تنافسيا، يفرض على أي دولة من دول العالم الراغبة في اجتذابه، أن توفر مناخ أعمال صحي وحوافز وضمانات أفضل مما توفره غيرها من الدول، والا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي، وكذلك في ظل حقيقة أنه لا يمكن للاقتصادات أن تزدهر وأن تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا لم يكن هناك سوق رأس مال على درجة عالية من التطور والكفاءة، ولم يكن هناك نظم قانونية قوية وآليات فعالة للإدارة الرشيدة، تضمن تحقق شفافية الإفصاح في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات.

انطلاقا مما سبق، نبحث عن الإجابة على التسائل: **كيف سيسهم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في جعل مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟**
وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح **الفرضية** التالية: **يعتبر المستثمر الأجنبي أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر محفزا لهم للاستثمار فيها، وذلك بواسطة جعلهم أكثر طمأنينة على أموالهم ومصالحهم، من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية، وتحقيق كفاءة سوق رأس المال وتنشيط المعاملات المالية فيها.**

1) الإطار النظري للبحث:

حسب تصورنا، نرى أنه يمكن توضيح دور تطبيق هذه المعايير في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 01 - شرح العلاقة السببية بين تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

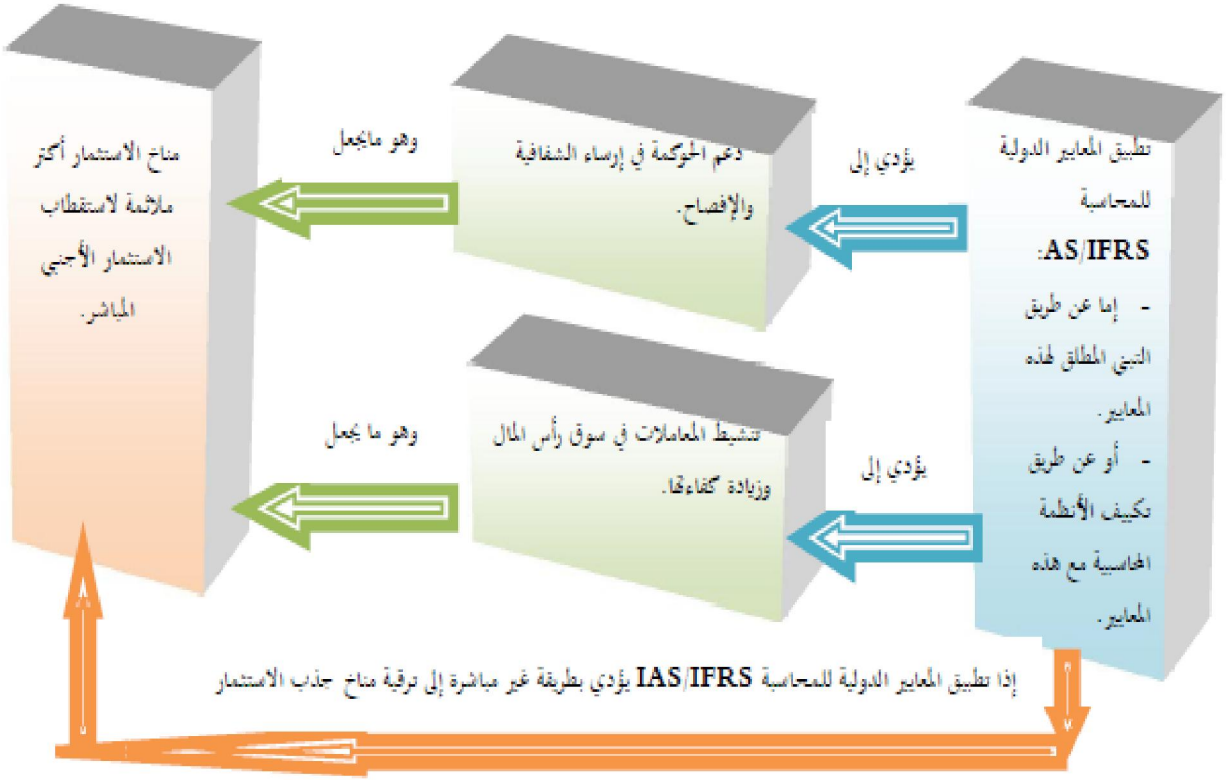

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وترقية مناخ الاستثمار من حيث جعله أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هي علاقة غير مباشرة، إذ أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يؤثر بشكل فعال وإيجابي على بعض مكونات مناخ الاستثمار التي أصبحت في الوقت الحالي تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن في ضمانها أن الشركات يتم إداراتها على نحو يتسم بالمسؤولية وأن أموال المستثمرين لا تتعرض لسوء الإدارة أو للسرقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في تعزيزها للقيم الأساسية لاقتصاد السوق، كما أنها تؤدى إلى إنشاء وتطوير مؤسسات حماية صلبة مهمة بالنسبة للمستثمرين، وذلك لاعتبارها مفتاح خلق مناخ أعمال صحي سليم، يتوفر على لوائح وتشريعات واضحة، ونظام قضائي فعال يتم فيه ضمان حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتطبيق الإجراءات الخاصة بإشهار الإفلاس.

- علاقة حوكمة الشركات بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

أبرز ماكينزي هذه الأهمية لحوكمة الشركات عند المستثمر الأجنبي المباشر، في دراسة استقصائية قام بها سنة 2002 حول عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، وزعت على 200 شركة استثمارية تبلغ قيمة إجمالي أصولها أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي، وقد أشار هذا المسح على سبيل المثال إلى أن ضرورة تطبيق نظم حوكمة الشركات في 40% من الحالات التي تمت دراستها في أوروبا الشرقية وإفريقيا، كانت أكثر أهمية بالنسبة للمستثمرين من فرص النمو أو أداء السوق فيما يتعلق بتحقيق الربح، والأهم من ذلك، أشار المستثمرون إلى أنهم يرغبون في دفع مكافآت للشركات التي تتوفر فيها آليات جيدة لحوكمة الشركات، وتراوحت المكافآت بين 12% في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، و20-25% في آسيا وأمريكا اللاتينية، وتتجاوز 30% في شرق أوروبا وإفريقيا[1].

كما أشارت شركة هاي جروب للاستشارات الإدارية العالمية مؤخرا في أحد تقاريرها المتعلقة بحوكمة الشركات، إلى أهمية وضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بهدف تمهيد الطريق إلى استقطاب الموارد المستدامة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى العديد من المزايا التنافسية الأخرى، حيث تتفق هاي جروب مع آراء معهد "الحوكمة" المتمركز في دبي والمختص بالحوكمة، فيما يتعلق بأسباب عدم اتجاه المستثمرين العالميين الكبار إلى المنطقة على الرغم من التطلعات التنموية الواعدة. ويعزى جزء كبير من إهمال بعض المستثمرين العالميين للاستثمار في منطقة الخليج العربي إلى افتقار المنطقة لنماذج حوكمة شركات سليمة، توفر لهم المستويات المطلوبة من الحماية والشفافية، لذا حسب شركة هاي جروب للاستشارات الإدارية العالمية فإن دول منطقة الخليج العربي تحتاج إلى تبني الممارسات السليمة لحوكمة الشركات، التي تتعدى الحد الأدنى من المتطلبات إن أرادت هذه الدول تعزيز صورة الثقة والنزاهة في بيئتها الاستثمارية لدى المستثمرين الأجانب[2]. وهو ما أكده ريتشارد لامتي، رئيس قسم المكافآت

التنفيذية في «هاي جروب» في إحدى تصريحاته، إذ قال أنه مع غياب السيولة النقدية التي كانت منطقة الخليج العربي تتمتع بها سنتي 2007 و2008، قامت العديد من الشركات المستثمرة بالمنطقة بالهروب منها وإنشاء استثمارات في دول أهم ما يميزها هو حرصها على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وهي حقيقة تستوجب على دول الخليج العربي أن تعمل ما في وسعها لتوعية الشركات فيها بضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في حال رغبت في كسب وتعزيز ثقة المستثمرين الأجنبيين المباشرين.

كما أضاف ريتشارد لامتي –والذي ساهم في كتابة تقرير شركة هاي جروب لحوكمة الشركات والذي حمل عنوان «Corporate Governance taking the pulse»- بأنه على الشركات المحلية النظر إلى حوكمة الشركات كفرصة استثمارية لاستقطاب الاهتمام نحو أعمالهم، حيث قال: «تكمن أهمية حوكمة الشركات في دورها الفعال في طريقة إدارة الشركة لنفسها، حيث يكون لحوكمة الشركات السليمة الأثر الكبير في جذب أنظار المستثمرين، وتعزيز ارتباط مجلس الإدارة وتأسيس علامة تجارية مبنية على النزاهة، بالإضافة إلى اكتساب مميزات تنافسية جديدة، إذ سيكون لخضوع مجلس الإدارة إلى معايير الشفافية، الأثر الكبير في تحفيز المجلس على العمل الدءوب وزيادة الاجتماعات وإصدار التوجيهات الفعالة إلى المدير التنفيذي، مما سيدفع عجلة الأعمال إلى الأمام. وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول بناء على ما تم سرده:

- إن حوكمة الشركات وما تحويه من مبادئ لو طبقت بشكل صحيح لجعلت المستثمرين أكثر اطمئنانا على استثماراتهم، وبالتالي لزادت من ثقتهم في بيئة الاستثمار، كون هذه المبادئ توفر لهم الحماية العادلة والمتساوية لحقوقهم، وتضمن تزويدهم بمعلومات مالية تتمتع بجودة عالية وتحقق الإفصاح والشفافية وتعكس صحة وحقيقة الأوضاع المالية للشركة؛
- إن مجتمعات الأعمال والحكومات قد أيقنت أنه من المستحيل خلق بيئة استثمار مستقلة دون تطبيق آليات سليمة لحوكمة الشركات، فالمستثمرون الآن يولون اهتماما أكبر لآليات الإدارة الرشيدة في الشركات والدول المضيفة قبل اتخاذ أي قرار للاستثمار، فتوفر الفرص وكذلك السياسات الرشيدة والحوافز ليس كافيا– وإن كان هاما– لاجتذاب رأس المال الأجنبي، نظرا لأن المستثمرين يسعون وراء بيئة استثمارية مستقرة يمكن التنبؤ بها، أي وراء فعل استثماري سوي وإدارة مسئولة وكذلك وراء حماية ملكياتهم.

– توفر أسواق رأس المال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل أي حديث عن دور أسواق رأس المال في جذب الاستثمار الأجنبي، لابد من التنويه إلى أن الأساس الأول الذي تقوم عليه عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، هو تشجيع القطاع الخاص وتحرير مبادرات إنشاء الشركات، وترقية روح المقاولة والمخاطرة، فعمليات الخوصصة التي لعبت أسواق رأس المال دورا هاما في تنفيذها، تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها. أما

إنشاء الشركات فلا ينتهي، بل هو الدلالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي على الرغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية. فجذب الاستثمارات يبدأ في نظرنا بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص وتهيئة المناخ المناسب له، حتى يصبح الفاعل الرئيسي في الاقتصاد*، فالحرية والأمان والازدهار الاقتصادي هي المتغيرات التي تتحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أهم أدوات تحقيق الازدهار الاقتصادي نجد سوق رأس المال[3]. وعليه، فإن تواجد سوق رأس مال فعالة وكفئة يساعد المستثمرين في تدبير شأن التمويل بيسر، إذ أنها تتيح لهم خيارات أخرى لتمويل مشروعاتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك، التي تفرض تكاليف وضمانات يستحيل الوفاء بها في الغالب. بصفة عامة، إن لسوق رأس المال أهمية كبيرة في النشاط الاستثماري، فهي تؤمن للمقترض ائتمانا متوسط الأجل وطويل الأجل، وتوفر له الخيارات لاستثمار أمواله وتحقيق الربح، وبذلك توفر بيئة خصبة للاستثمار وملائمة لحركة رأس المال، وتعطي دفعة قوية لنشاط المشروعات الخاصة والمختلطة وبذلك تساهم في دعم النشاط الاقتصادي.
وفي الأخير، نؤكد على ضرورة الإسراع بتطوير مثل هذه الأسواق، أو بالأحرى ضرورة التحول التدريجي من اقتصاد القروض إلى اقتصاد أسواق رأس المال، مع تنويع الأدوات المالية المتعامل بها فيها، كما نؤكد أيضا بأن أسواق رأس المال ما هي إلا وسيلة، أو عاملا من ضمن عوامل أخرى، لإنعاش النشاط الاستثماري.

1-2) دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة:

لقد بات موضوع الإفصاح المحاسبي والشفافية من أحد أهم اهتمامات حوكمة الشركات، إذ أصبح لزاما على الشركات في ظل الحوكمة أن تعرض وضعيتها المالية بواسطة معلومات مالية تتصف بكونها صادقة، شفافة، ملائمة ومفيدة لأغراض كافة المستخدمين لها. وفي حقيقة الأمر، هذا الاهتمام من قبل حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، ما هو إلا حرصا منها بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المستثمرين الأجنبيين الذين يطالبون بتقارير مالية شفافة، تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة محل اهتمامهم، بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التى تتضمنها استثماراتهم المستقبلية فيها.

* من الملاحظ أن شركات ومؤسسات القطاع الخاص غالبا ما تعامل من طرف الهيئات والمؤسسات الحكومية معاملة الربيب، بينما تعامل شركات ومؤسسات القطاع العام وفق مبدأ الأولوية. كما أن نشاط شركات ومؤسسات القطاع الخاص غالبا ما ينحصر في قطاع الخدمات والمناولات (sous-traitance) وبعض الصناعات الخفيفة، في حين نجد ما يسمى بالقطاعات الاستراتيجية محتكرا من قبل شركات ومؤسسات عمومية.

– تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وحوكمة الشركات:

الجدير بالذكر أن إعداد القوائم والتقارير المالية ذات المصداقية والشفافية العالية، يستلزم تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة والإفصاح الأمين، وهي النقاط التي حرصت المعايير الدولية للمحاسبة على تحقيقها من خلال رصدها لعدد من المعايير، التي أعتبرت بمثابة مرجعية ومقاييس يتم بموجبها معرفة مدى صحة البيانات المالية وهل تحقق الشفافية، لذا لم تعد المعايير الدولية للمحاسبة خيارا بل هي حتمية وضرورة اقتصادية ومالية وادارية. فقد حددت هذه المعايير أهداف القوائم والتقارير المالية المطلوب إعدادها في ظلها على النحو التالي[4]:

- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة بالنسبة لمن يتمتعون بدراية معقولة لنشاط الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية؛
- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحالين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد، بالنسبة لكل من متحصلاتهم النقدية المستقبلية من الفوائد، ومتحصلاتهم النقدية المستقبلية من بيع أو استهلاك أو استحقاق الأوراق المالية أو القرض؛
- توفير معلومات عن الأداء المالي للشركة خلال فترة معينة، وعادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين معلومات عن الماضي لتساعدهم في تقييم الاحتمالات بالنسبة للشركة في المستقبل؛
- توفير معلومات عن: مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للشركة، الأموال التي تقترضها الشركة وسدادها للقروض، والعوامل الإضافية التي تؤثر على سيولة للشركة وقدرتها على الدفع؛
- توفير معلومات عن أداء إدارة للشركة لالتزاماتها تجاه المساهمين؛
- توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض اتخاذ القرارات.

يتضح مما سبق أن الأهداف الثمانية للبيانات المالية والتي حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية ترتكز على:

- توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والدائنين الحاليين والمحتملين لأغراض اتخاذ القرارات، كما أن هناك تأكيد واضح على المعلومات المتعلقة بإيرادات العمليات؛
- اتخاذ القرارات، ولقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية، أن المنفعة لاتخاذ القرار هي الخاصية الأكثر أهمية في المعلومات المحاسبية، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة

الدولية الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون نافعة لاتخاذ القرارات.

وطبقا لما تم تعديله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والخاص بإعداد وعرض القوائم المالية، فقد تم تصميم المعيار بما يضمن تحسين نوعية القوائم المعروضة، من خلال ضمان أن القوائم المالية التي نشرت، قد تم إعدادها من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أنها امتثلت لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح، بالإضافة إلى توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات. فهدف المعايير الدولية للمحاسبة، هو تقديم معلومات أمينة وشفافة لمستخدمي المعلومات المتضمنة ضمن القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال حرص هذه المعايير على أن تعكس المعلومات الواقع الجوهري للشركة، وذلك من ناحية القيم السوقية لكافة عناصر ميزانية الشركة من أصول ثابتة، ومتداولة، والتزامات داخل وخارج الميزانية.

إن شفافية المعلومات المالية في تعبير المعايير الدولية للمحاسبة، هو تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية العامة) وحول الأداء (حسابات النتيجة) والتغيرات في الوضعية المالية والنقدية (قائمة تغيرات الأموال الخاصة وقائمة تدفقات الخزينة) للشركة تبرز بكل وضوح:

- أنه تم احترام كافة القواعد والمفاهيم المالية والمحاسبية عند إعداد هذه المعلومات؛
- أن هذه المعلومات هي كاملة وشاملة؛
- أن هذه المعلومات ملائمة ومفيدة في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين لها؛
- أن هذه المعلومات تتصف بكونها سهلة القراءة والتفسير وقابلة للمقارنة؛

كما تحرص المعايير الدولية للمحاسبة على أن تتضمن القوائم المالية المعدة في ظلها عدة إيضاحات ضرورية، والتي يفصح عنها في شكل معلومات إضافية مرفقة مع القوائم المالية.

وفي الأخير وكخلاصة لما سبق سرده، نستنتج أن المعايير الدولية للمحاسبة تعد بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، فهي تمثل إحدى الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل، وعليه فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الأهداف المرجوة من وراء تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بتهيئة البيئة المستقطبة والجاذبة للمستثمر الأجنبي المباشر يتضح من خلال حرص هذه المعايير على:

- تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي الكافي والدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة والوضعية المالية والأداء المالي والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة، إضافة إلى ضمان شمول القوائم والتقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة واضحة عن نشاط الشركة؛
- وتدعيم عنصر الشفافية في عرض كافة المعلومات والتقارير المالية عن معاملات وعمليات الشركة، وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

– تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وتنشيط أسواق رأس المال:

أثبتت الدراسات أن توفر سوق رأس مال كفئة ونشطة، يعد بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاتجاه الذي يضمن تقدم الدول المتخلفة، وبلوغها أعلى القمم مقارنة مع بقية الأمم، فأسواق رأس المال تلعب دورا هاما في تفعيل تحقيق الأهداف التنموية من خلال[5]:

- حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني، وتسهم في رفع معدلات الرفاه الاجتماعي؛
- توفير السيولة عن طريق خلق أدوات مالية تستقطب إليها ادخارات الأفراد والشركات والمؤسسات في المجتمع؛
- تقليل مخاطر الاستثمار المالي، وتحفيز إدارات الشركات على تحسين كفاءاتها في الأداء والعمل على زيادة الإنتاج؛
- وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في توفير فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخل وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

وحتى يتسنى لأسواق رأس المال تحقيق هذه المساعي بكفاءة، لابد أن تكتسي المعلومات المحاسبية المعروضة فيها خصائص الجودة (مثل المصداقية، الوضوح، سهولة الفهم والقابلية للمقارنة)، إذ أن احد أهم شروط تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، هو أن تعكس المعلومات المصرح بها في هذه السوق القيم الحقيقية والفعلية لأسعار الأدوات المالية للشركات التي تبحث عن المستثمرين أو المقرضين، فهذه المعلومات يجب أن تعكس بوضوح الواقع الاقتصادي (المالي) للشركة، وفي نفس الوقت ينبغي أن تكون قابلة للفهم من قبل المستثمرين في سوق رأس المال[6].

وعليه، فإن أي سوق رأس مال لا يمكنها أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تقوية الثقة لدى المتعاملين في صحة وملائمة المعلومات المعروضة فيها، وهو الأمر الذي تسعى المعايير الدولية للمحاسبة إلى تحقيقه من خلال حرصها على توفير قوائم مالية معدة في ظل الاعتبارات (الشروط) التي تضمن تحقق المصداقية والشفافية والإفصاح الكامل فيما يتعلق بالمعلومات المالية المصرح بها. فمثلا الإفصاح المحاسبي الكامل يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم التي تحقق التوازن بين درجة المخاطر والعوائد المنتظر تسجيلهما من الاستثمار في شراء هذه الأسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وبالتالي إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، مما ينجر عنه توسع في حجم سوق رأس المال، متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع، وكذلك في زيادة عمليات الشراء والبيع (حجم التعامل) لهذه الأسهم[7].

وكما هو معلوم، يؤدي توسع حجم سوق رأس المال إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية (متكافئة) بين المتعاملين فيها، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد في سوق رأس المال، كما يؤدي

إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارات الشركات عن الأرباح المستقبلية)، وهي العوامل التي تسهم في تحقق كفاءة سوق رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فالشركات ذات الكفاءة العالية والعائد المرتفع، تستطيع أن تحصل على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها بتكاليف منخفضة، بعكس الشركات الغير ناجحة، فإنها ستواجه (ستجد) صعوبة في تمويل مشاريعها، والذي إن تم تحققه سيتم بتكاليف جد مرتفعة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى اشتداد المنافسة بين الشركات في تقديم أفضل النتائج التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 02 - دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل كفاءة سوق رأس المال في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية

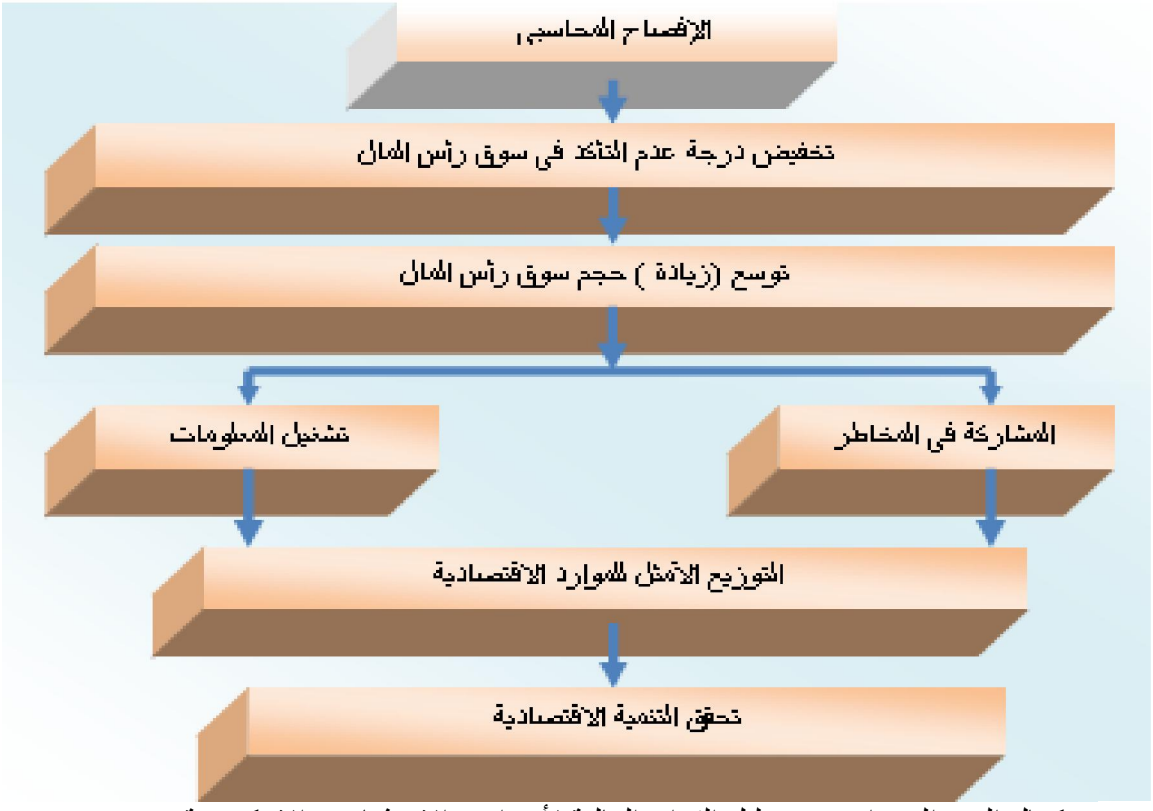

المصدر: كمال الدين الدهراوي، «تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار»، الإسكندرية، 2001، ص 21.

يُظهر هذا الشكل دور الإفصاح المحاسبي الكامل في تفعيل دور سوق رأس المال في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تحد يد أرباح الشركات، الأمر الذي يساعد في تحديد أسعار التوازن للأسهم، وبالتالي تخصيص الموارد على الشركات الناجحة التي تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وعليه، فان الإفصاح المحاسبي الكامل في الوقت الحالي يعمل على تعزيز كفاءة سوق رأس المال في حل مشكلة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، عن طريق مكافئة الشركات التي تنجح في استخدام الموارد المحدودة بكفاءة وفعالية وذلك بتخصيص أكبر قدر من الموارد لها.

وفيما يلي نوضح بدرجة من الدقة والتفصيل من خلال التطرق إلى النقاط الآتية، الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تنشيط المعاملات في سوق رأس المال، وضمان التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة على المشروعات الاستثمارية التي تسهم في تحقيق التنمية[8]:

- في حالة استخدام قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الأخرى المطلوب إعدادها وفق المعايير الدولية للمحاسبة، فانه يمكن الحصول على معلومات تسهم في إضفاء الثقة على سوق رأس المال، مما يجلب الكثير من المستثمرين الذين ينشطون دور هذه السوق في التنمية، وهذا يتضح من خلال أن قائمة التدفقات النقدية تعرض معلومات تمكن المستثمرين في سوق رأس المال من تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملائمة المالية)، وقدرتها في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، فهذه المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية تعتبر كذلك مفيدة في قياس قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها، وهو الأمر الذي يساعد المستخدمين لها من المستثمرين في سوق رأس المال على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات المتعلقة بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات، كما أنها تساعدهم في إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف الشركات، وذلك بسبب التخلص من مشكلة تأثير استخدام معالجات محاسبية مختلفة للمعاملات والأحداث المتشابهة؛
- إن العرض العادل والإفصاح الكامل المطلوبان وفق فلسفة المعايير الدولية للمحاسبة يلعبان دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال، فيما يتعلق بتحديد الأسعار المناسبة للأدوات المالية، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة المتعلقة بها والعائد الذي يمكن تحقيقه منها، فالعرض العادل والإفصاح الكامل يؤديان إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بنتائج الاستثمار، مما يشجع المدخرين على الإقبال لتقديم أموالهم للمستثمرين، سواء في إطار المشاركة أو الإقراض، وبالتالي يتم تسجيل توسع في حجم سوق رأس المال، الذي ينجر عنه توزيع المخاطر بطريقة مثالية (متكافئة) بين المتعاملين، كما يؤدي العرض العادل والإفصاح الكامل إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين عن الأرباح المستقبلية)، وهي العوامل التي من شانها أن

تسهم في تحقيق كفاءة سوق رأس المال، التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تمتاز بندرتها؛

- تلعب المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في خلق مناخ تسوده الثقة المتبادلة بين البائع والمشترى في سوق رأس المال، وذلك من خلال توفيرها للقوائم والتقارير المالية التي تظهر كافة المعلومات الخاصة بالشركات، ومن هذه المعلومات نذكر حجم تداول أسهم هذه الشركات، أرباحها وقوة أو ضعف مركزها المالي، وهذا كله يعطي مصداقية وواقعية وعدلا لسعر سهم هذه الشركات، مما ينجر عنه العديد من الفوائد نلخصها فيما يلي:

✓ المساعدة في جذب أكبر عدد ممكن من غير المتعاملين الحاليين إلى سوق رأس المال، فضلاً على المحافظة على المتعاملين الحاليين؛

✓ زيادة التعامل يترتب عليه زيادة الاستثمار في العمليات الإنتاجية، وهذه الزيادة يترتب عليها زيادة الإنتاج الذي من آثاره الإيجابية زيادة الصادرات وما يتبعها من أثر إيجابي على الميزان التجاري للدولة وتمتع اقتصادها بالقوة بين اقتصاديات الأمم الأخرى، مما يؤدي بالدولة إلى المضي أكثر وأكثر في عملية التنمية الاقتصادية وذلك للمحافظة على متانة وقوة اقتصادها؛

✓ زيادة الثقة الداخلية في البورصة (سوق رأس المال) المحلية ينتج عنها في كثير من الأحيان ثقة دولية في تلك البورصة، وهذه الثقة الدولية يترتب عليها اكتتاب المساهمين الأجانب بالعملة الأجنبية في البورصة المحلية، وهذا يعد نجاحا لها في جذب مدخرات بعض المستثمرين الأجانب، وبالتالي توفير التمويل الأجنبي اللازم للمشروعات الإنتاجية عن طريق المستثمرين الأجانب، وهو ما يجعل من هؤلاء المستثمرين ملاكا في هذه المشروعات، وتصبح لهم مصلحة في نجاح هذه المشروعات وتحقيقها لأعلى معدلات الأرباح، لأنهم سيستفيدون من ذلك، مما يجعلهم يمدون هذه المشروعات بالخبرات العملية والدراسات العلمية ونقل التكنولوجيا الحديثة لها.

2) الإطار التطبيقي للبحث:

إضافة للجانب النظري الذي تضمنه هذا البحث، فإن هناك أيضا بعدا ميدانيا تطبيقيا له يتعلق باستقصاء أراء الخبراء والمختصين حول دور تطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال استخدام أسلوب المسح الذي يعد إحدى أهم طرق استخدام المنهج الوصفي. ولقد تم استخدام هذا الأسلوب من قبلنا عن طريق دراسة مجتمع ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر العاصمة الممثلين بخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات، وذلك لكونهم أفضل فئة يمكن من خلالها أن نستشرف وجود أو عدم وجود نتائج تترتب عن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح، وتنشيط المعاملات في سوق رأس المال.

2-1) استعراض الإطار النظري للدراسة الميدانية:

سنتطرق في ظل هذه الخطوة الأولى بدرجة من الدقة والتفصيل إلى استعراض كل ما يتعلق بالدراسة.

- هيكل الاستبيان وفرضياته:

لاستعراض الآثار المترتبة من جراء تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال:

- دعم حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية المحاسبية؛
- وتنشيط المعاملات في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها.

قمنا باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وهذا من خلال استقصاء أراء ممارسي مهنة المحاسبة –الممثلين بخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات في الجزائر العاصمة– حول دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح، وتنشيط المعاملات في سوق رأس المال. ولغرض تحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور موزعة كالتالي:

1. محور يشتمل على المعلومات العامة ويتكون من ثلاث فقرات؛
2. محور يستعرض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية، ويتكون من تسعة فقرات؛

3. ومحور يستعرض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها، ويتكون من سبعة فقرات.

وبذلك، بلغ عدد الفقرات المضمنة في هذا الاستبيان 19 فقرة، تمت الإجابة على الفقرات المدرجة في المحور الأول باختيار إحدى العبارتين التاليتين: نعم أو لا، أما الإجابة على الفقرات المدرجة في كل من المحور الثاني والثالث، فقد تمت من خلال اختيار إحدى العبارات التالية: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة. وعليه فقد اعتمدنا في إعدادنا لهذا الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل فقرة.

واستنادا إلى تقسيمنا، قمنا كذلك بصياغة فرضيتين لاختبارهما بناء على إجابات أفراد العينة:

- **الفرضية الأولى:** تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية؛
- **والفرضية الثانية:** يلعب تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما وفعالا في تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها

– سلم القياس المتبع ونتائج الإختبارات التجريبية لتحديد الصورة النهائية للاستبيان:

حتى يتسنى لنا التحليل الإحصائي لنتائج الـ 16 فقرة المدرجة في كل من المحور الثاني، الثالث، استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الأوزان (الدرجات) للإجابات المحتملة*، وفق الجدول:

الجدول 01 – توزيع مقياس ليكارت الخماسي على الإجابات المقترحة

التصنيف	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: يوسف محمود جربوع، «مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-»، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 02، جوان 2007، ص ص 507-555.

* ليكارت (Rensis Likert): هو أستاذ وطبيب نفسي، أمريكي الأصل، ولد سنة 1903 وتوفي في سنة 1981، وقد اشتهر بأبحاثه ذات المستوى العالي في مجال إدارة الأعمال، وكذلك بتطويره للسلم المسمى على اسمه، وهو مؤسس معهد البحث في علم الاجتماع في جامعة Michigan بأمريكا.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل نشر هذا الاستبيان على عينة الدراسة، خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من المحكمين، تألفت من 10 أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر3–، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث: دقة الأسئلة، مدى شمولية الاستمارة، توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية، وإدراج بعض الأسئلة، لاختبار مدى جدية أفراد العينة في التعامل مع الاستمارة. وقد استجبنا لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم على فقرات الاستبيان، علما أننا قد قررنا أنه يتم قبول الفقرات إذا وافق عليها أكثر من 8 محكمين، ونقوم بتعديلها إذا وافق عليها من 6 إلى 8 محكمين، ونرفضها إذا وافق عليها اقل من 5 محكمين.

– استعراض حدود الدراسة:

نحدد حدود الدراسة بالأربع مجالات الآتية:

1. **المجال البشري**: اقتصرت الدراسة على ممارسي مهنة المحاسبة، المتمثلين في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات، وقد وقع اختيارنا على هذه الفئة دون غيرها، كونها تمثل المجتمع الذي لديه العلم بشكل أكبر من أي فئة أخرى بالمعايير الدولية للمحاسبة والنتائج المترتبة من جراء تطبيقها؛
2. **المجال الموضوعي**: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بموضوع تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استعراض جوانب تأثير تطبيق هذه المعايير على بعض مكونات مناخ الاستثمار التي أصبحت في الوقت الحالي تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. **المجال المكاني**: اقتصرت الدراسة على ولاية الجزائر العاصمة، وذلك بسبب أن أكثرية الممارسين لمهنة المحاسبة يتوزعون عبر أرجاء هذه الولاية؛
4. **والمجال الزمني**: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين شهر أكتوبر من سنة 2015 وشهر ماي من سنة 2016.

– مجتمع الدراسة وعينته:

إن مجتمع الدراسة في هذا البحث قد تمثل في مجتمع ممارسي مهنة المحاسبة، الممثلين بخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات، وهذا المجتمع وجهنا له الاستبيان، بهدف توضيح دور تطبيق

المعايير الدولية للمحاسبة في دعم حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح، وتنشيط المعاملات في سوق رأس المال.
أما عينة الدراسة الممثلة لهذا المجتمع، فقد حدد عدد أفرادها عشوائيا بـ 108 (43 خبير محاسبي و65 محافظ حسابات)*، دون التقيد بأي اعتبار في التمييز بين عدد أفرادها (المسمى الوظيفي مثلا، أو سنوات الخبرة)، وذلك حتى نضمن عدم التحيز لأي فئة.

2-2) معالجة وتحليل نتائج الاستبيان:

لقد بنينا تحليلنا للنتائج المتعلقة بفقرات المحور الثاني والثالث، على أساس قيمتي الوسط الحسابي والوزن النسبي، وهذا لاعتبار أن الوسط الحسابي يعد أهم مقياس للنزعة المركزية، وذلك لكونه يعبر عن القيمة التي تنجذب إليها أغلبية القيم، وعليه فحساب الوسط الحسابي يسمح لنا بمعرفة الإجابة التي يفضلها أغلب أفراد عينة الدراسة. ولتسهيل تفسيرنا لقيمة الوسط الحسابي استخدمنا كذلك الوزن النسبي**، الذي هو عبارة عن مؤشر إحصائي يسمح بتحديد نسبة درجة (قيمة) الإجابة التي يفضلها أفراد عينة الدراسة بالنسبة إلى الإجابة التي تقابل أعلى درجة في سلم القياس الموضوع، وعليه فإنه كلما اقتربت قيمة الوزن النسبي من 100% فإن هذا يدل على أن الإجابة المختارة من قبل أغلب أفراد عينة الدراسة، هي التي تقابلها أعلى درجة في سلم القياس. وللتدقيق (والتسهيل كذلك) في تحديد أي قيمة في سلم القياس ينجذب إليها الوسط الحسابي، قمنا بحساب الحدود الدنيا والقصوى لقيم سلم القياس المقابلة للإجابات المقترحة لتأخذ بذلك هذه القيم صور فئات، وذلك بواسطة حساب المدى الذي يساوي الحد الأعلى ناقص الحد الأدنى تقسيم عدد الفئات [المدى= (5-1)/5=0,8]، واضافة قيمته (المدى) بالتدرج إلى كل قيمة تندرج ضمن سلم القياس حتى نتحصل على مدى (مجال) كل إجابة من الإجابات المقترحة، وهو ما يوضحه الجدول:

* هذا العدد تم اختياره على أساس الجدول الموضوع من قبل الهيئات الإحصائية المختصة التي حددت أفراد العينات بناء على حجم المجتمع ومقدار احتمال صحة النتائج المتوصل إليها وهو ما يوضحه الجدول الموجود في الملحق رقم (08).
** الوزن النسبي= الوسط الحسابي/ أعلى درجة (وزن) في سلم القياس (أعلى درجة في سلم ليكارت= 5).

الجدول 02 - المدى الذي تنتمي إليه إجابات المحور الثاني والثالث والرابع

الإجابة	مجال الإجابة
لا أوافق بشدة	من 1 إلى 1,8
لا أوافق	من 1,81 إلى 2,6
محايد	من 2,61 إلى 3,4
أوافق	من 3 ,41 إلى 4,2
اوافق بشدة	من 4,21 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحث.

لقد قمنا بمعالجة وتحليل النتائج المتعلقة بهذين المحورين، وفق السياق الذي يسمح باختبار صحة كل فرضية من الفرضيتين –التين وضعناها وفقا لتقسيمنا لهذا الاستبيان– عن طريق استخدام اختبار الإشارة (الوسط الحسابي والوزن النسبي).

– اختبار الفرضية الأولى (تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية):

قمنا باختبار الفرضية من خلال معطيات الجدول:

الجدول 03 – نتائج فقرات المحور الثاني (استعراض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في دعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية)

الرقم Ai	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %
A1	63	32	11	1	1	4.41	88.33
A2	59	43	5	1	0	4.48	89.63
A3	57	43	4	4	0	4.41	88.33
A4	30	64	11	3	0	4.12	82.40
A5	40	52	11	4	1	4.16	83.33
A6	58	45	3	2	0	4.47	89.44
A7	43	56	7	2	0	4.41	88.33
A8	33	63	11	1	0	4.18	83.70
A9	35	59	12	2	0	4.17	83.51
جميع فقرات المجال						4.28	85.60

الرقم Ai	الفقرات
A1	إن مفهوم حوكمة الشركات يركز على قيم الشفافية، الإفصاح، المحاسبة، المسؤولية والإنصاف، فهي تهدف إلى إيجاد نظم حماية ضد الفساد وسوء الإدارة.
A2	في ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في القوائم والتقارير المالية للشركات، يصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل.
A3	الإفصاح والشفافية يساعدان على عرض وضع الشركة بشكل صحيح ومنع التزييف والخداع وزيادة القدرة على مراقبة المجالس والإدارات التنفيذية للشركات.
A4	إن كلا من الإفصاح والشفافية المحاسبية وظاهرة حوكمة الشركات يعدان وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات.
A5	إن إعداد القوائم و التقارير المالية ذات المصداقية والشفافية العالية يستلزم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة.
A6	إن هدف المعايير الدولية للمحاسبة، هو تقديم معلومات صادقة وشفافة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال حرص هذه المعايير على أن تعكس المعلومات الواقع الجوهري للشركة.
A7	تحرص المعايير الدولية للمحاسبة على تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي الكافي والدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة والوضعية المالية والأداء المالي والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة.
A8	تحرص المعايير الدولية للمحاسبة على ضمان شمول القوائم و التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم والتقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.
A9	تحرص المعايير الدولية للمحاسبة على تدعيم عنصر الشفافية في عرض كافة المعلومات والتقارير المالية عن معاملات و عمليات الشركة، و إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه، نرى أن قيم الوسط الحسابي للفقرات A1، A4، A5، A8، A9، تدخل ضمن مجال القيمة 4، أي تنجذب نحو هذه القيمة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة اختاروا الموافقة على الفقرات A1، A4، A5، A8، A9، وهو الأمر الذي يؤكده الوزن النسبي باتخاذه بالنسبة لهذه الفقرات قيما محصورة بين 76% و85%. كما يتضح لنا جليا من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي للفقرات A2، A3، A6، A7، تدخل ضمن مجال القيمة 5، أي تنجذب نحو هذه القيمة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة اختاروا الموافقة بشدة على الفقرات A2، A3، A6، A7، وهو الأمر الذي يؤكده الوزن النسبي باتخاذه بالنسبة لهذه الفقرات قيما تقترب من 90%.
وبصفه عامة، يتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي ينحصر بين القيمتين 4 و5، وأن الوزن النسبي الإجمالي هو الأخر ينحصر بين 76% و86%، مما يعني قبول الفرضية، أي أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يدعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية.

– اختبار الفرضية الثانية (يلعب تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دور هاما وفعالا في تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها):

قمنا باختبار هذه الفرضية من خلال معالجة وتحليل المعطيات المبينة في الجدول:

الجدول 04 - نتائج فقرات المحور الثالث (استعراض دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها)

الرقم Bi	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %
B1	27	74	5	2	0	4.17	83.33
B2	21	80	5	2	0	4.11	82.22
B3	61	37	7	3	0	4.44	88.88
B4	74	29	3	2	0	4.62	92.04
B5	59	38	8	2	1	4.40	88.14
B6	69	35	3	1	0	4.59	85.91
B7	25	74	7	1	1	4.12	82.41
جميع فقرات المجال						4.35	87.00

الرقم Bi	الفقرات
B1	إن أي سوق رأس مال لا يمكنها أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تقوية الثقة لدى المتعاملين في صحة وملائمة المعلومات المعروضة فيها، وهو الأمر الذي تسعى المعايير الدولية للمحاسبة إلى تحقيقه.
B2	إن الإفصاح الكامل (التام) هو أحد أهم الشروط الموضوعية الواجب توفرها لتنشيط التداول في سوق رأس المال، إذ يحقق في حال توفره جوا تسوده الثقة بين المتعاملين من خلال المساهمة في إزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة.
B3	إن أصحاب المدخرات لن يقوموا بتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في أسواق رؤوس الأموال، إلا إذا توفرت لهذه الأسواق المصداقية والشفافية والإفصاح الكامل فيما يتعلق بالقوائم المالية المصرح بها فيها.
B4	تلعب المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في خلق مناخ تسوده الثقة المتبادلة بين البائع والمشترى في سوق رأس المال، وذلك من خلال توفيرها للقوائم المالية والتقارير التي تظهر كافة المعلومات الخاصة بالشركات.
B5	إن مبدأ الثبات في استخدام نفس المبادئ والسياسات المحاسبية الذي تلزم به المعايير الدولية للمحاسبة، له علاقة طردية ومباشرة في تنشيط سوق رأس المال، من خلال تحقيق الجودة فيما يتعلق بالمصداقية (الموتوقية) والملائمة والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.
B6	إن مبدأ تغليب الجوهر (المضمون) على الشكل الذي تلزم به المعايير الدولية للمحاسبة ، يجعل المستثمر في سوق رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المعروضة فيه، لأنها تبين الواقع الاقتصادي (المالي) الحقيقي للشركة.
B7	العرض العادل والإفصاح الكامل المطلوبان وفق فلسفة المعايير الدولية للمحاسبة يؤديان إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بنتائج الاستثمار، مما يشجع المدخرين على الإقبال لتقديم أموالهم للمستثمرين، سواء في إطار المشاركة أو الإقراض، وبالتالي يتم تسجيل توسع في حجم سوق رأس المال.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه، نرى أن قيم الوسط الحسابي للفقرات B1، B2، B7، تدخل ضمن مجال القيمة 4، أي تنجذب نحو هذه القيمة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة اختاروا الموافقة على الفقرات B1، B2، B7، وهو الأمر الذي يؤكده الوزن النسبي باتخاذه بالنسبة لهذه الفقرات قيما محصورة بين 76% و85%. كما يتضح لنا جليا من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه أن قيم الوسط الحسابي للفقرات B3، B4، B5، B6، تدخل ضمن مجال القيمة 5، أي تنجذب نحو هذه القيمة، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة اختاروا الموافقة بشدة على الفقرات B3، B4، B5، B6، وهو الأمر الذي يؤكده الوزن النسبي باتخاذه بالنسبة لهذه الفقرات قيما تقترب من 90%.

وبصفه عامة يتبين أن الوسط الحسابي الإجمالي ينحصر بين القيمتين 4 و5، وأن الوزن النسبي الإجمالي يقترب من 90%، مما يعني قبول الفرضية، أي أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يلعب دور هاما وفعالا في تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال وتحقيق كفاءتها.

خاتمة:

انطلقنا في توضيح الغرض المنشود من القيام بهذا البحث، عن طريق معالجة الإشكالية التي تدور حول كيفية مساهمة تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في جعل المناخ الاستثماري للدولة الجزائرية أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- أن تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة يعد أحد أهم متطلبات جذب المستثمر الأجنبي؛
- يفضل المستثمر الأجنبي المباشر التوجه إلى الدول التي تتوفر فيها معلومات محاسبية عالية الجودة؛
- يسهم تطبيق حوكمة الشركات بشكل كبير في تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونجاحه واستمرار نشاطه فيها؛
- أن توفر سوق رأس مال نشيطة وكفؤة يعد ضرورة ملحة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي المباشر لتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لنجاحه واستمرار نشاطه فيها؛
- ويدعم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية المحاسبية.

حتى يتم تحقق الدور المنتظر من تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ترقية المناخ الاستثماري، وجعله أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على أرض ميدان الدول المطبقة لهذه المعايير، لابد من:

- أن تكون سياسة الدولة المطبقة للمعايير الدولية للمحاسبة مبنية على أساس فكرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليسهم في تحقيق أهدافها التنموية؛
- أن تتوفر الدولة المطبقة للمعايير الدولية للمحاسبة على سوق رأس مال؛
- أن تهتم الدولة المطبقة للمعايير الدولية للمحاسبة بمهنة المحاسبة وأصول ممارستها، وذلك من خلال: تفعيل أثر النظام المحاسبي وإظهار دوره في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وبالتنمية الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بدور النظام المحاسبي في سوق رأس المال؛
- كما نرى أنه لإنجاح عملية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لابد من تهيئة الظروف الجبائية والقانونية والمالية وفق ما يتماشى مع الظروف والبيئة التي وضعت في ظلها هذه المعايير، وهنا نقصد بالأخص توفير الآليات الكفيلة بحساب ما يعرف بالقيمة العادلة التي تقيم على أساسها العديد من العناصر الواجب الإفصاح عنها وفق فلسفة هذه المعايير، ومسايرة كل ماهو جديد فيما يتعلق بإصدارات هذه المعايير.

الهوامش والمراجع:

1 Center For International Private Enterprise (CIPE), «Foreign Direct Investment», Translated from CIPE Prosperity Papers, August 2004, p. 35.

2 Egyptian institute of Directors (EIoD), «Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)», EIoD Newsletter, June 2012 , p. 6.

3 مركز البحوث والدراسات، «استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني»، اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول «السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول»، 2004 [كتاب الندوة، ص 6].

4 دغموم هشام، «دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر-»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 157.

5 سعود علي ناجي، «المعلومة المحاسبية وأهميتها في السوق الفعال»، الندوة العلمية حول «دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية: تجارب – رؤى مستقبلية»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، طرابلس، 2005/12/11 [كتاب الندوة، ص 5].

6 Pope P F, Rees W P, «International Differences in GAAP and the Pricing of Earnings», Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 4, No. 3, 1992, pp. 190-219.

7 كمال الدين الدهراوي، «دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، 1994، ص- ص 11-49.

8 لجنة معايير المحاسبة الدولية، «معيار المحاسبة الدولي رقم (7): قائمة التدفقات النقدية»، 1993، فقرة 4، ص 4.